



**قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على استقرار الطلب على النقود في العراق للمدة من  
2021-2004**

**Measuring the impact of some macroeconomic variables on the stability of demand for  
money for the period from 2004-2021**

<https://doi.org/10.29124/kjeas.1651.30>

م.د. رؤى نصير كاظم الوائلي

[roaanaseer3@gmail.com](mailto:roaanaseer3@gmail.com)

جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد، واسط ، العراق

**المستخلص :-**

ان المتغيرات الكلية تؤثر بشكل مباشر على دالة الطلب النقدي ويختلف مستوى التأثير حسب نوع العلاقة بين تلك المتغيرات ودالة الطلب على النقود، ويعد الطلب النقدي حجر الزاوية في النظرية النقدية ، بل إن (فريدمان ) يرى إن النظرية النقدية هي نظرية طلب نقدي في المقام الأول والطلب على النقود اذا ما نظر اليه من الزاوية التاريخية قد بدأ الاهتمام به في ظل مدرسة ( كامبرج ) التي استبدلت سرعة تداول النقود بسرعة التداول الداخلية ، وبذلك حققت نقلة نوعية في النظرية النقدية من خلال تركيزها على الجانب الذاتي ، اي الطلب على النقود . ثم تعمق البحث كثيرا في هذا الموضوع من قبل اقتصاديين اخرين لاسيما ( كينز ) الذي صنف الطلب على النقود بحسب الدوافع التي اعطى من خلالها اهمية استثنائية لسعر الفائدة في التأثير على الطلب النقدي ، وتتابع الدراسات من بعده لتبلغ مداها لدى ( ميلتون فريدمان ) الذي يمكن القول ان اسهاماته في هذا الحقل تمثلت بجانبين هما مفهوم الاستقرار ، اي استقرار دالة الطلب على النقود واستقرار سرعة التداول، وتناول البحث العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المستقلة (الناتج المحلي . سعر الصرف . سعر الفائدة ) ودالة الطلب على النقود الكلمات المفتاحية : المتغيرات الاقتصادية . دالة الطلب . سرعة التداول

**Abstract:-**

The overall variables directly affect the demand function, and the level of influence varies according to the type of relationship between those variables and the money demand function, which is the cornerstone of monetary theory. Indeed, Friedman believes that monetary theory is a theory of money demand in the first place, and the demand for money if Looking at it from a historical angle, interest in it began under the Cambridge School, which replaced the speed of money circulation with the speed of income circulation, and thus achieved a qualitative shift in monetary theory that occurred through its focus on the subjective aspect, that is, the demand for money. Then the research went into great depth

on this topic by other economists, especially Keynes, who classified the demand for money according to the motives through which he gave exceptional importance to the interest rate in influencing money demand. Studies continued after him to reach their level with (Milton Friedman), whose contributions in this field can be said to have been represented by two aspects: the concept of stability, that is, the stability of the money demand function and the stability of the speed of circulation. The research dealt with the relationship between independent economic variables (domestic product, exchange rate, interest rate). ) and the demand function for money

**Keywords:** economic variables. Demand function. Trading speed

#### **أهمية البحث:**

تتمثل أهمية البحث في كون المتغيرات الاقتصادية الكلية تؤثر في استقرار دالة الطلب على النقود والذي يُعد مؤشر ذو دلالة اقتصادية ، وما لذلك من علاقة وتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، بهدف بناء نظام نقدي وطني أكثر تطور وكفاءة قادر على مواكبة المتغيرات والأزمات تأخذ بنظر الاعتبار الآثار الاقتصادية المترتبة ومنها الأثر في استقرار الطلب على النقود والذي بدوره أيضاً يؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل النمو الاقتصادي.

#### **مشكلة البحث:**

تتمحور مشكلة البحث في سؤال مفاده: هل أنّ لبعض متغيرات الكلية أثر في استقرار الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021

#### **فرضية البحث:**

نقطة انطلاق البحث تبدأ من فرضية مفادها: وجود أثر ايجابي لبعض متغيرات الاقتصادية الكلية في استقرار الطلب على النقود لاسيما في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021

#### **اهداف البحث:**

قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الاقتصادية الكلية في استقرار الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021.

#### **منهجية البحث:**

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي من خلال استقراء الادبيات في ضوء علاقة بعض متغيرات الاقتصادية وأثرها في استقرار الطلب على النقود فضلاً عن اعتماد الأسلوب الكمي القياسي لتحديد إثر تلك المتغيرات على الطلب النقود في الاقتصاد العراقي من خلال استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد واجراء بعض الاختبارات الإحصائية لإثبات صحة ومعنوية العلاقة بين المتغير التابع والمستقل ضمن الحدود المكانية والزمانية للبحث.

#### **حدود البحث:**

- ✓ الحدود المكانية (الاقتصاد العراقي).
- ✓ الحدود الزمانية (المدة 2004-2021).

## هيكلية البحث:

تضمن البحث ثلاثة مباحث ناقش الاول المتغيرات الكلية والعوامل المؤثرة على دالة الطلب والثاني تحليلها للمتغيرات الكلية في العراق وداله الطلب على النقود اما الثالث فتناول الجانب القياسي لتأثير دالة الطلب باعتبارها متغير تابع للمتغيرات المستقلة

المبحث الاول : بعض المتغيرات الكلية والطلب على النقود ( اطار نظري)

المطلب الاول : بعض المتغيرات الكلية الاقتصادية

### 1 - الناتج المحلي الإجمالي :-

يعبر عن اجمالي الكميات المنتجة من السلع والخدمات ضمن الحدود الجغرافية ما خلال مدة زمنية غالباً ما تكون سنة<sup>(1)</sup>، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً مهماً من مؤشرات النمو الاقتصادي وتحسن مستوى الرفاهية، حيث ان ارتفاعه ينعكس بشكل مباشر على زيادة دخول الافراد وتحسين ظروف معيشتهم، فضلاً عن ذلك فإن له دلالة اقتصادية على تحسن بيئة الاقتصاد المحلي وكفاءة الأداء الاقتصادي، وعليه يكون للناتج المحلي الإجمالي تأثير موجب(طردى) في دالة الطلب على النقود فزيادة الناتج المحلي الإجمالي يزداد الانفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، ولكون الانفاق الحكومي هو احد مكونات الطلب الكلي في دالة كينز وذو تأثير إيجابي(عنصر ضخ)، ونتيجة ذلك يزداد الطلب على النقود لتغطية هذا الطلب

### 2- سعر الصرف

يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين، الاولى، يعرف بأنه: ("عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي")، و الثانية ينظر الى سعر الصرف على انه ("عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمنها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية")<sup>(2)</sup> وهكذا يمكن النظر الى سعر الصرف على انه المرآة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات، اذ تعد اسعار الصرف اداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، هذا من جانب، ومن الجانب الأخر ان استيراد السلع من احد البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة البلد الاجنبي، وان تصدير السلع للبلد الاجنبي يزيد من عرض عملة البلد الاجنبي في السوق المحلي، او بعبارة اخرى فإن الاستيرادات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الاسواق العالمية، بينما الصادرات تزيد من الطلب الاجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق المحلي، وعليه يعد سعر الصرف اداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصادات العالم من خلال معرفة التكاليف والاسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها<sup>(3)</sup> ، ويمكن توضيح اهمية دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة اسواق وعلى المستويين الكلي

<sup>(1)</sup>الهام خزعل ناشور، اثر الانفاق العام في تعديل تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في العراق، مجلة الباحث الاقتصادي،المجلد 11، العدد 1 الجزائر، ، 2023، ص17.

(2) William j . Baumol ,economic principles and policy , seventh edition The pryden press New York university ,1998 ,p.821.

(3) David N. Hyman , Economics ,Fourth edition North coralline state university 1999,p. 812 .

والجزئي، وهذه الأسواق هي سوق الأصول، وسوق السلع، وسوق عوامل الإنتاج، حيث يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية ويحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ومن ثم فهو يقيس القدرة على المنافسة، ويتضح من هذا التعريف ان العلاقة بين القدرة على المنافسة ومستوى سعر الصرف الحقيقي عكسية، ويسعى سعر الصرف الى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي والخارجي<sup>(1)</sup>، اذ ان التوازن الداخلي يتمثل بتحقيق استقرار الاسعار والاجور والعمالة الكاملة، اما التوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي، اي التوازن بين المدفوعات والايرادات الخارجية .

وينحصر الهدف الرئيسي لسياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار لسعر صرف عملة ما مقابل العملات الاخرى، وعلى الرغم من ان ذلك شيء مرغوب فيه الا انه بعيد المنال نظراً لخضوع سعر الصرف للعديد من المحددات ، وان سعر الصرف شأنه شأن سعر اي سلعة في سوق حرة يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب، وتخضع التغيرات في كل من العرض والطلب لمجموعة من العوامل و الى تغيرات اقتصادية بحتة

### ثالثاً:- التضخم

لقد تعددت التعاريف المعطاة للتضخم فمنهم من عرف التضخم: بأنه الارتفاع الشامل والمستمر في المستوى العام للأسعار خلال مدة زمنية طويلة، ومنهم من يعرف التضخم: بأنه ارتفاع الاسعار بشكل مستمر ناتج عن فائض في الطلب الكلي يفوق عن قدرة العرض الكلي على تغطية تلك الزيادة في الطلب الكلي<sup>(2)</sup>

بينما عرف الاقتصادي المشهور (M-Friedman) التضخم بأنه: اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها اذ يعد زيادة عرض النقود هو العامل الاساس المسؤول عن ظاهرة التضخم وذلك من خلال زيادة متوسط ما تحصل عليه الوحدة الواحدة من الناتج المحلي من كمية النقود الموجودة<sup>(3)</sup> .

وبشكل عام ينبغي للتعريف السليم ان يوضح كيف تتفاعل العوامل المسببة لظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار فيما بينها وتنتج حالة تضخمية وليس مجرد الإشارة الى هذه العوامل اذ يرى فريق من الاقتصاديين بان التضخم هو ظاهرة نقدية فقط، بينما يرى فريقاً اخر بان التضخم هو ظاهرة استخدام الموارد وبالتالي لا يمكن في كل الاحوال تفسير ارتفاع الاسعار بأنه تضخم فاذا رافق ارتفاع الاسعار زيادة بالدخل فان ذلك لا يعد تضخم، لكن عند الوصول الى مرحلة الاستخدام الكامل فان الزيادة في الطلب يقابلها ارتفاع في المستوى العام للأسعار لان الاقتصاد وصل الى مرحلة التشغيل الكامل اي انه غير قادر على زيادة الإنتاج والاستخدام عند زيادة الطلب لذلك ترتفع الاسعار.

---

(1) Jona J. Klein , Money and Economics Fourth edition New York Harcobirt Brace Jovanovich , Inc., 1978 , p. 502 .

(2) داغر، محمود محمد (2018) الاقتصاد الكلي، نظريات وسياسات، الطبعة الاولى، دار الكتب والوثائق، بغداد. ص 23  
(3) حالبوب (2017)، الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الاولى، مطبعة امل الجديدة للطباعة والنشر، بيروت ص 128.

## المطلب الثاني: الطلب على النقود وبعض العوامل المؤثرة فيه

### أولاً: مفهوم الطلب على النقود

ويمثل حجم الأرصدة النقدية التي تطلب من قبل الافراد والمؤسسات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد مضافاً إليها الطلب الأجنبي على النقد المحلي، وينشأ نتيجة الحاجة لتسوية المدفوعات النقدية وإنجاز المعاملات التجارية فضلاً عن تمويل الاستثمارات المحلية الأجنبية<sup>(1)</sup>، ويمكن النظر الى مفهوم الطلب على النقود بأنه تعبير عن ميل الافراد الى الاحتفاظ بالنقود بشكل سائل مفضلين إياها على باقي مكونات الثروة المادية (كالأسهم، السندات)<sup>(2)</sup>، وان طلب الافراد والوحدات الاقتصادية للنقود انما جاء نتيجة الى ما تتمتع به من مواصفات وخصائص تمنح حائزها القدرة على سد جميع المدفوعات والالتزامات ولما لها من مقبولية وقوة ابراء عالية، فضلاً عن وصفها احد اهم وسائل الاحتفاظ بالثروة باعتبارها مخزن ملائم للقيمة، وقد تناولت مختلف الادبيات الاقتصادية موضوع الطلب على النقود، فبحسب رأي الاقتصاديين الكلاسيك فإن طلب الافراد للنقود ناتج عن طلبهم عن السلع والخدمات أي انه طلب لأغراض المعاملات فقط، بينما يرى كينز ان أسعار الفائدة لها التأثير الحاسم في تحديد الطلب على النقود

### ثانياً: العوامل المؤثرة في الطلب على النقود

#### 1- التضخم

ظاهرة نقدية تعبر عن الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، أي انه يعبر عن زيادة الطلب الحقيقي بمعدلات تفوق الزيادة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات مما ينتج عنه ارتفاعات في المستوى العام للأسعار، وحيث ان ارتفاع معدلات التضخم ينتج عنها تأثير مباشر على القوة الشرائية للأفراد وتآكل القيمة الحقيقية للنقود مما يدفع الافراد الى التخلي عن النقود مفضلين البدائل الأخرى لمكونات الثروة كالأسهم والسندات والعملات الأجنبية، ومن ثم تراجع الطلب على النقود، أي بمعنى ان للتضخم تأثير سالب في دالة الطلب على النقود.

#### 2- سعر الفائدة

يُعد الاقتصادي كينز اول من أشار الى سعر الفائدة بوصفه احد المتغيرات المؤثرة في دالة الطلب على النقود، فمن خلال تفسيره لنظرية تفضيل السيولة المالية والتي أشار فيها الى باعث جديد من بواعث الطلب على النقود (الطلب على النقود لأغراض المضاربة)، توصل الى تحديد طبيعة العلاقة بين سعر الفائدة والطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية بوصفها علاقة عكسية، ويعد سعر الفائدة على انه تعبير عن تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود، فعند ارتفاع أسعار الفائدة يندفع الافراد شراء الأوراق المالية (السندات) من اجل الاستفادة من العائد المرتفع متخليين عن فكرة الاحتفاظ بالنقود، مما يؤدي الى انخفاض الطلب على النقود والعكس صحيح<sup>(3)</sup>.

(1) نزار كاظم الخيكاني، السياسات الاقتصادية (الاطار العام واثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 67.

(2) Bitrus.Y.P, The determinants of the demand for money in developed and developing countries, Journal of Economics and International Finance Vol. 3 (15), 7 December, 2011, p771.

(3) ايمان محمد إبراهيم، تطورات النظرية الحديثة في موضوع الطلب على النقود (الدلائل التجريبية من البلدان النامية)، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة طنطا، كلية التجارة، 2013، ص 18.

### 3-سرعة دوران النقود

تمثل متوسط حركة الوحدة النقدية بين الافراد لتسوية المعاملات خلال مدة ما من الزمن، أي معدل تبادل النقود بالسلع والخدمات النهائية والوسيطه والأصول المالية خلال مدة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة<sup>(1)</sup>، وتوجد علاقة عكسية بين سرعة تداول النقود وحجم الطلب الكلي على النقود، حيث ان زيادة سرعة تداول النقود تعني زيادة الانفاق على السلع والخدمات ومن ثم انخفاض الطلب على النقود.

### 4- سعر الصرف

يعبر عن تكلفة الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية مقاسةً بوحدات من النقد المحلي، وبفعل الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته اغلب اقتصاديات البلدان وعلى المستويين الدولي والعالمي ولكي تصاغ دالة الطلب على النقود بصورة اكثر دقة، لا بد من اعتماد سعر الصرف كأحد العوامل المؤثرة في تقدير دالة الطلب على النقود، باعتبار ان الأخير مؤشر لقياس مدى انفتاح البلد على العالم الخارجي، وعليه فأن انخفاض سعر صرف العملة المحلية سوف يولد زيادة في صادرات البلد ذات الأسعار المنخفضة نسبياً وبذات الوقت تقل الاستيرادات مما يرفع من درجة الثقة بالعملة المحلية ويزاد الطلب عليها محلياً وخارجياً بوصفها مخزناً ملائماً للثروة (بمعنى ارتفاع الطلب على النقود).

### المبحث الثاني (تحليل اثر بعض المتغيرات الكلية ودالة الطلب على النقود)

#### تحليل العوامل المؤثرة في الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي

#### 1: الناتج المحلي الإجمالي

يحتل الناتج المحلي الإجمالي الاهتمام الأكبر من جانب واضعي السياسات الاقتصادية بوصفه احد اهم المتغيرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، فهو بمثابة المرآة التي تعكس مستوى الفعاليات الاقتصادية لأي بلد، كما انه يعبر عن حجم النمو الاقتصادي، ويمكن بيان اهم تطورات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي من خلال الجدول (1)

#### الجدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الاقتصاد العراقي ومعدل نموه للمدة (2004-2021) (2007=100%)  
(مليار دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو %	متوسط سعر برميل النفط \$	معدل النمو %
2004	101845.2	----	36	----
2005	103551.4	1.67	50.6	40.56
2006	109389.9	5.63	61	20.55
2007	111455.8	1.89	69	13.11
2008	120626.5	8.22	94.4	36.81
2009	124702.1	3.38	61	-35.38

(2)Rami.G : "Velocity of Money functions in India: Analysis and Interpretations" ,Quest-  
Journal of Management and Research, Volume ,Issue,2010, P 15.

26.88	77.4	6.40	132687.0	2010
38.76	107.4	7.54	142700.2	2011
1.95	109.5	13.93	162587.5	2012
-5.38	103.6	7.62	174990.2	2013
-7.14	96.2	2.26	178951.4	2014
-48.54	49.5	2.60	183616.2	2015
-17.78	40.7	13.79	208932.1	2016
27.51	51.9	-1.82	205130.1	2017
32.17	68.6	2.63	210532.9	2018
-7.29	63.6	5.51	222141.2	2019
-34.74	41.5	-12.04	195402.5	2020
68.19	69.8	1.58	198496.5	2021

المصدر: - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأبحاث والاحصاء، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، التقارير السنوية للسياسة النقدية، (اعداد متفرقة).

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي، اعداد متفرقة.  
سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) عام 2004 ما قيمته (101845.2) مليار دينار، وارتفعت قيمته في العام 2005 الى (103551.4) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (1.67%) الا ان تلك الارتفاعات لم تكن بالمستوى المطلوب بسبب ظروف التحول السياسي و ضعف الإنتاج النفطي ومن ثم الازمة المالية العالمية، في نهاية العام 2008، سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على بعض المحافظات العراقية منذ منتصف حزيران عام 2014 ، الا انه متخذاً مساراً تصاعدياً وصولاً الى 2016 ليصل الى اعلى معدل نمو سنوي عام 2012 بلغ (13.93%) وهذا ما توضحه معدلات النمو الموجبة طوال المدة المذكورة مع تسجيل بعض التذبذبات، وذلك بفعل الارتفاع الحاصل في أسعار سوق النفط العالمية، حيث الاستقرار الأمني والسياسي وجولات التراخيص في زيادة حصة العراق من الإنتاج النفطي ضمن منظمة اوبك، ان عدم تنوع الموارد الاقتصادية التي اتسم بها الاقتصاد العراقي الاعتماد على مورد اقتصادي تصديري واحد (الصناعة الاستخراجية النفطية)، والذي يشكل حوالي اكثر من (90%) من الإيرادات العامة للدولة ضمن الموازنة العامة، مما يجعل الاقتصاد العراقي اكثر عرضة للمخاطر والأزمات الاقتصادية ، نتيجة التقلبات التي يشهدها السوق النفطية العالمية، خاصةً وان تلك التقلبات تقع خارج إمكانات الاقتصاد العراقي، بل تخضع لمتغيرات السياسة الدولية<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> سجاد شاكر علي، رؤية مستقبلية لمواجهة تقلبات أسعار النفط في العراق، رسالة ماجستير، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 13، العدد 42، 2021، ص 123.

، في حين شهد العام 2017 انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الى (205130.1) مليار دينار بعد ان كان في العام 2016م (208932.1) مليار دينار مسجلاً معدل نمو سنوي سالب نسبته (1.82-%)، وهي فترة انتفاء العمليات العسكرية ومحاولة الحكومة معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي خلفها تنظيم داعش الإرهابي، فقد انخفض حجم الإنتاج الزراعي ومن ثم نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو موجبة مسجلاً ما قيمته (210532.9، 222141.2) مليار دينار للأعوام (2018-2019)، وفي العام 2020 انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الى (195402.5) بفعل تفشي فايروس كورونا ودخول الاقتصاد العالمي في مرحلة كساد أدت الى تراجع الطلب العالمي على النفط الخام و انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية من (63.6) الى (41.5) وبمعدل تراجع بلغ (-34.74)، بعدها عاد الناتج المحلي الإجمالي الى التعافي في نهاية مدة الدراسة مسجلاً لمعدل نمو موجب جراء الارتفاع في أسعار النفط، علماً ان من الأسباب الحقيقية لتراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي في العراق هي عدم كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وانخفاض مستوى إنتاجية عنصر العمل فضلاً عن عدم مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة، وبما يؤدي الى ارتفاع تكلفة الإنتاج وفقدان المنتجات المحلية القدرة على التنافس مع نظيرتها الأجنبية من حيث السعر المنخفض والجودة العالية<sup>(1)</sup>

## 2: سعر الصرف

يُعد سعر الصرف احد اهم المتغيرات الاقتصادية والتي تعطي صورة واقعية عن الوضع الاقتصادي للبلد، حيث تسعى العديد من الدول لتحسين سعر صرف عملتها المحلية مقابل عملات الدول الأخرى، بهدف تحسين وضع ميزان مدفوعاتها من خلال زيادة حركة رؤوس الأموال الى داخل البلد وزيادة الثقة بالعملة المحلية وجعلها مخزن ملائم للقيمة<sup>(2)</sup>، ان مدى استجابة سعر الصرف للتغيرات النقدية التي يحدثها البنك المركزي يعتمد على نظام الصرف المتبع ومستوى انفتاح البلد على العالم الخارجي، وبفعل الاختلال الهيكلي في بنية الاقتصاد العراقي ولكونه يصنف من الاقتصاديات احادية الجانب ( اعتماده على قطاع الصناعة الاستخراجية بشكل أساسي) ولعدم وجود جهاز انتاجي قادر على تلبية الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات ، فضلاً عن زيادة الانفاق الحكومي بشقيه التشغيلي والاستثماري، فإن هذه العوامل مجتمعة أدت الى تدني قيمة الدينار العراقي وانخفاض سعر صرفه، مما دفع البنك المركزي العراقي الى تبني سياسة تثبيت سعر صرف الدينار<sup>(1)</sup> وبفعل الانفتاح الاقتصادي الذي شهده العراق بعد عام 2003، فقد ازدادت أهمية سعر الصرف باعتباره حلقة الوصل التي تربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، حيث انه يعبر عن القيمة الحقيقية للعملة المحلية بالنسبة للسلع والخدمات الأجنبية، وبعبارة أخرى كمية السلع والخدمات الأجنبية التي يمكن الحصول عليها بوحدة النقد المحلية، ويؤشر القدرة التنافسية لصادرات واستيرادات البلدان المختلفة، أنّ أي عملية لتبادل السلع والخدمات لا بد ان يقتضي بموجبها تبادل لعملة الدول المصدرة والمستوردة بغض النظر عن ما اذا تمت المبادلة بصورة مباشرة او من خلال التسويات الثنائية او متعددة الأطراف، ومن ثم فإن سعر الصرف الأجنبي للعملة المحلية يتحدد من حيث المبدأ من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على الصرف الأجنبي على ان لا تتدخل السلطة النقدية في تحديد قيمة العملة الوطنية ومن ثم يتحقق التوازن في سعر الصرف الأجنبي داخل الاقتصاد عندما يتقاطع منحني عرض العملة الأجنبية مع منحني الطلب عليها في نقطة معينه او بعبارة أخرى عندما تتساوى كمية العملة الأجنبية المطلوبة مع الكمية المعروضة منها في سوق الصرف الأجنبي عند سعر الصرف التوازني ، وحيث ان الطلب على الصرف الأجنبي يتكون من طلب الافراد والمؤسسات الاقتصادية على العملة الأجنبية بهدف تمويل استثماراتهم واستيراداتهم للسلع والخدمات من الخارج، اما عرض العملة الأجنبية فيتم من قبل البنك المركزي باستخدام الاحتياطيات الأجنبية المتوفرة لديه الناتجة عن تصدير السلع والخدمات المحلية الى الخارج، فاذا ارتفع حجم الطلب على عملة ما مع بقاء حجم



المعرض منها ثابت، فإن ذلك سيؤدي الى خلق عجز في حجم المعروض من العملة ومن ثم ارتفاع سعر صرف العملة، ويحدث العكس في حالة انخفاض الطلب على ذات العملة فسيؤدي ذلك الى خلق فائض في الكميات المعروضة من العملة ومن ثم انخفاض سعر الصرف لهذه العملة<sup>1)</sup>

### جدول (2) سعر الدينار مقابل الدولار الامريكي في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021

السنة	سعر الصرف الاسمي للدينار	معدل النمو السنوي	سعر الصرف الموازي للدينار	معدل النمو السنوي	حجم الفجوة
2004	1453	-	1453	-	-
2005	1469	1.1	1472	1.31	3
2006	1467	-0.14	1475	0.2	8
2007	1255	-14.5	1267	-14.1	12
2008	1193	-4.9	1203	-5.1	10
2009	1170	1.9	1182	-1.8	12
2010	1170	0	1185	0.25	15
2011	1170	0	1196	0.9	26
2012	1166	-0.34	1233	3.1	67
2013	1166	0	1232	-0.08	66
2014	1166	0	1214	-1.5	48
2015	1167	0.08	1247	2.7	80
2016	1182	1.29	1275	2.3	66
2017	1184	0.17	1258	1.3	41
2018	1183	-0.8	1209	-3.9	25
2019	1182	-0.8	1196	-1.1	24
2020	1192	0.8	1234	3.2	42
2021	1450	21.6	1474	19.45	24

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي(اعداد متفرقة).

يتضح من الجدول (2) اتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، وقد سجلت أسعار صرف الدينار العراقي في السوق الرسمية عام 2004 مبلغ(1453) دينار لكل دولار امريكي، ومعنى ذلك بأن المواطن العراقي بحاجة الى التنازل عن (1453 دينار ) من اجل الحصول على دولار امريكي واحد، كما شهدت السوق الموازية تسجيل ذات الرقم في نفس العام، حيث بدأ البنك المركزي العراقي بممارسة التدخل في سوق الصرف من خلال استخدامه لمزاد بيع

العملة، بهدف سد حاجة السوق المحلية من الدولار ودعم وتقوية الدينار العراقي، كذلك ساهم اصدار العملة العراقية الجديدة في (2003/10/15) بزيادة ثقة المواطن بالدينار العراقي وتشجيع حيازته (زيادة الطلب على الدينار وارتفاع سعر صرفه)، فضلاً عن قيام الحكومة بتمويل رواتب الموظفين بالدولار الأمريكي في نهاية العام 2003، فنظام الصرف المطبق في العراق هو اقرب الى نظام الصرف المعموم المدار<sup>(1)</sup>، ثم اتجهت أسعار صرف الدينار نحو الانخفاض وتراجعت قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للأعوام 2005 و2006 على التوالي، نتيجة ما عاشه العراق في تلك الفترة من إرهاب وصراعات طائفية، وما رافقه من انهيار في البنى التحتية واغلاق العديد من المصانع والمشاريع الإنتاجية والتي كانت تساهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية مما اضطر المستهلكين المحليين الى اقتناء السلع والخدمات الأجنبية المسعرة بالدولار (زيادة الطلب المحلي على الدولار الأمريكي لتمويل الاستيرادات ، الامر الذي دفع بالكثير من أصحاب رؤوس الأموال المحلية بالهجرة واستثمار أموالهم في الخارج، كل هذه العوامل شكلت لدى دول العالم رؤية تشاؤمية اتجاه الاقتصاد العراقي ومن ثم عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في داخل العراق، ونتيجة كل ذلك تراجع الطلب على الدينار وانخفاض قيمته وتدني سعر صرفه في ظل العرض النقدي للبنك المركزي، وفي عام 2007، اخذ سعر صرف الدينار العراقي بالارتفاع حيث سجل سعر الصرف آنذاك مبلغ (1255) دينار لكل دولار واتجهت قيمة الدينار العراقي نحو التعافي وصولاً العام 2019 مع تسجيل بعض التقلبات الطفيفة وهذا ما توضحه معدلات النمو السالبة، ولعل سبب ذلك يعود الى تعافي أسعار النفط في السوق العالمية والذي انعكس بشكل زيادة في احتياطات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية، وكذلك فقد تم استخدام الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي كغطاء لإصدار الدينار العراقي ومن ثم زيادة الثقة بالعملة المحلية وتعزيز قيمتها، و دخول الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في العراق وخاصة في قطاع الصناعات الاستخراجية والنفطية، وبدء حركة التنمية في العراق خلال تشريع القوانين التي تشجع على الاستثمار عن طريق خلق الفرص الاستثمارية المجدية وتهيئة البيئة المناسبة لإقامة المشاريع الخدمية وإعادة بناء البنى التحتية ومنها قانون رقم(13) لسنة 2006 المعدل بالقانون رقم(10) لسنة 2010 وقانون رقم(50) لسنة 2015 ، والتي تهدف الى دعم نشاط القطاع الخاص وزيادة فاعليته، مع الملاحظة بأن أسعار الصرف سجلت حالة من الاستقرار خلال الأعوام(2009 - 2014)، نتيجة تبني البنك المركزي لسياسة تقوم على دعم الدينار العراقي، وتعزيز ثقة الجمهور به والعمل على إيجاد بيئة استثمارية ووطنية مجدية، والاستجابة لمتطلبات النظام المالي والنقدي الدولي<sup>(1)</sup> نتيجة انتهاء بؤادر الازمة المالية العالمية واستقرار الاقتصاد العالمي وتحسن الوضع الأمني في العراق واستقرار الوضع السياسي والذي قاد الى حالة من الاستقرار الاقتصادي النسبي، وفي ذات المدة شهدت أسعار صرف الدينار العراقي في السوق الموازي تقلبات كبيرة، جراء عدم وجود جهاز انتاج عراقي وتحول العراق الى مستورد صافي، ونتيجة اعتماد المستهلك والمنتج العراقي على السلع والخدمات الأجنبية، فأن تقلبات أسعار السوق الدولية اخذت انعكاس على المستورد العراقي بشكل مباشر وهو ما يسمى بالتضخم المستورد، فضلاً عن التضخم المحلي الناتج عن توسع الحكومة بالإنفاق وخاصة التشغيلي منه على صورة رواتب ضمن فقرة الموازنة العامة والذي ينعكس بصورة طلب متزايد على السلع والخدمات الأجنبية نتيجة عجز القطاع الإنتاجي المحلي عن تلبية الحاجات المحلي، مما يولد طلب محلي مضطرب بالزيادة على الدولار ومن ثم ارتفاع سعر صرفه امام الدينار العراقي وتراجع قيمة الدينار وتقليل طلب الافراد عليه والاحتفاظ به كمخزن للقوة الشرائية، يضاف الى ذلك قيام بعض الافراد المتنفذين والسياسيين

---

(1) زياد طارق شكري، ماهر جلال الياس، نافذة العملة للبنك المركزي العراقي، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد6، العدد(12)، 2017، ص67.

بحكم علاقاتهم وسيطرتهم على مصدر القرار الحكومي بممارسة عمليات المضاربة بالدولار وتمويل بعض الفعاليات غير المشروعة كغسيل الأموال وتهريب العملة وبخاصةً الى الدول التي تخضع لعقوبات اقتصادية ، كذلك تخلي بعض المصارف التجارية عن غاياتها الأساسية والمتمثلة بتمويل خطط التنمية الاقتصادية وتطوير القطاع المصرفي بل اتجهت الى تبني سياسة الاستحواذ على نافذة العملة والمضاربة بالدولار وتمويل النشاطات غير المشروعة، فهذه الأنشطة غير القانونية ستولد طلباً متزايداً على العملة الأجنبية وتعمل على هروبها الى خارج البلد واستنزاف الموارد المالية للدولة فتخفض قيمة العملة المحلية وتقلل من سعر صرفها وتتطلب التوسع بالنفقات الحكومية على المؤسسات الرقابية لمكافحتها، وتؤدي الى فقدان الثقة بالحكومة على الصعيدين المحلي والدولي ، ويؤثر حجم الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي الى مقدار الخسائر المادية التي يتكبدها الاقتصاد العراقي والتي تذهب الى بعض جيوب الفاسدين ومن يقف وراءهم من السياسيين، وكل ذلك على حساب تدهور قيمة الدينار وتراجع قوته الشرائية وانهيار النظام الاقتصادي العراقي، وتدهور الوضع العراقي سياسياً وامنياً بعد دخول داعش، مما رفع من سقف التوقعات السلبية لدى الافراد ودفعهم الى طلب المزيد من العملة الأجنبية لأغراض التحوط<sup>(1)</sup>، حيث وصل حجم الفجوة بين السعريين الرسمي والموازي الى اعلى مستوى في العام 2015 مسجلاً (80) دينار، كما يتضح من الجدول وجود معدلات النمو السالبة تشير الى ارتفاع أسعار صرف الدينار العراقي في حين ان معدلات النمو الموجبة تشير الى انخفاض أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

### 3: التضخم

يمكن النظر الى ظاهرة التضخم من خلال الأسباب المؤدية الى حدوثها على انها الحالة التي يشهد الاقتصاد فيها نمو الطلب الكلي بمعدلات تفوق الزيادة الحاصلة في العرض الحقيقي (الكميات المنتجة من السلع والخدمات)، أي بعبارة أخرى الحالة التي يعجز في ظلها الجهاز الإنتاجي ويفقد مرونته إزاء الزيادات الحاصلة في الطلب الكلي، فهذا العجز الحاصل في العرض الكلي يقود الى حصول ارتفاع المستوى العام للأسعار<sup>(2)</sup>، فالتضخم يمثل حالة من عدم التوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات الحقيقية داخل الاقتصاد تقود الى ارتفاعات مستمرة ومتواصلة في المستوى العام للأسعار لفترة من الزمن، والجدول (3) يوضح التطورات التي حصلت لمعدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2021).

#### الجدول (3)

معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2021)

السنة	الرقم القياسي العام للأسعار	معدل التضخم%
2004	36.4	....
2005	49.9	37
2006	76.4	53.2
2007	100	30.8
2008	112.7	12.7

- (1) علي مرزا، سوق الصرف في العراق منذ إقرار موازنة 2015، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 2015، ص2.  
(2) تواتي سهام، سياسات محاربة التضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2022، ص13.

7.6	121.3	2009
3.1	125.1	2010
5.6	132.1	2011
6.1	140.1	2012
1.9	142.7	2013
2.2	145.9	2014
1.4	103.7	2015
0.4	104.1	2016
0.2	104.3	2017
0.4	104.7	2018
-0.2	104.5	2019
0.6	105.1	2020
6	111.5	2021

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأبحاث والاحصاء، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، التقارير السنوية السياسة النقدية، (اعداد متفرقة).

يتضح من الجدول (3) ان معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي اخذت بالارتفاع بدءاً من العام 2005 مسجلةً ما نسبته (27%) وصولاً الى نهاية العام 2007، حيث شهد الاقتصاد العراقي تسجيل اعلى معدل تضخم في العام 2006م بلغ (53.2%)، ان التدهور الأمني والسياسي والاجتماعي الذي رافق التحول السياسي في العراق، إضافة الى الحرب الطائفية والتي استمرت لنهاية العام 2008، وإضافة الى تدمير لمعظم البنى التحتية في العراق وتوقف شبه تام لمجمل الفعاليات الاقتصادية، ومما زاد من تفاقم التوقعات السلبية للضغوط التضخمية ، هو انعدام وجود جهاز انتاج وطني قادر على تلبية الاحتياجات المحلية، فضلاً عن قيام الحكومة برفع أسعار المشتقات النفطية، واخيراً زيادة حجم الانفاق الحكومي والذي ولد زيادة مضطردة في الطلب الكلي وبصورة خاصة الطلب لأغراض الاستهلاك، ومن ثم زيادة في حجم المعروض النقدي وبمعدل نمو اكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي<sup>(1)</sup>، ومنذ العام 2009 ولغاية نهاية مدة الدراسة اتجهت معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي الى الانخفاض مع تسجيل بعض التغيرات الطفيفة، بفعل إجراءات السياسة النقدية والتي استهدفت أسعار الصرف من خلال نافذة بيع العملة ومحاولتها إعادة ثقة المواطن بالدينار العراقي عن طريق رفع قيمته امام الدولار، فضلاً عن قيام الدولة بتوفير المواد الغذائية الأساسية عن طريق البطاقة التموينية، ان تقلبات مستوى الأسعار على الصعيد الدولي ساهمت هي الأخرى بارتفاع مستوى التوقعات التضخمية في الاقتصاد العراقي، نتيجة اعتماد العراق في تلبية حاجاته المحلية وخاصة الاستهلاكية

#### 4: سعر الفائدة

يُعد سعر الفائدة احد اهم المتغيرات الاقتصادية النقدية التي تدخل ضمن أدوات السياسة النقدية المدارة من قبل البنك المركزي، ويعبر عن المقابل النقدي اللازم تقديمه لقاء استخدام النقود لفترة معينة من الزمن<sup>(1)</sup>، يستخدم البنك المركزي العراقي سعر الفائدة كأحد اهم المتغيرات النقدية والتي يستهدف من خلالها إيجاد حالة من التوازن بين الجانب الحقيقي والجانب النقدي، تجنباً لحدوث أي فجوة بين الجانبين سواء أكانت تضخمية ام انكماشية، فضلاً عن حماية

رؤوس الأموال المحلية من الهجرة الى الخارج، وخلق فرص استثمارية مغرية داخل الاقتصاد المحلي، ينظر الى سعر الفائدة ككلفة للحصول على رأس المال من وجهة نظر المقترض، وبذات الوقت ينظر لها كعائد بالنسبة للجهة التي اقرضت رأس المال، ومن ثم فإن تغيرات أسعار الفائدة على المستوى المحلي سوف تترك أثراً كبيراً على حركة رؤوس الأموال من وإلى داخل الاقتصاد المحلي، فانخفاض أسعار الفائدة المحلية سوف يشجع المدخرين المحليين الى توجه مدخراتهم واستثمارها في الخارج نتيجة ارتفاع العائد نسبياً، ومن ثم يصبح حساب حركة رؤوس الأموال سالباً في ميزان المدفوعات، يتأثر سعر الفائدة بالتقلبات الحاصلة في حجم الأرصدة النقدية المعروضة والمطلوبة داخل الاقتصاد المحلي، وقد اتجه البنك المركزي العراقي الى تطبيق سياسة التحرر لسعر الفائدة على القروض والودائع والأوراق المالية تلبيةً لمتطلبات التحول نحو اقتصاد السوق، مما زاد من دور سعر الفائدة وفقاً لمتطلبات السوق وساهم في تقليص الفجوة بين الفائدة الدائنة والمدينة ورفع مستوى المنافسة المصرفية، وفي سبيل تحقيق التوافق بين معدلات الفائدة وحاجات النشاط الاقتصادي، اتخذ البنك المركزي العراقي من سعر السياسة النقدية كأداة للتأثير في معدلات الفائدة السائدة في السوق النقدية من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة ، والجدول (4) يوضح تطورات معدلات الفائدة للبنك المركزي العراقي والمصارف التجارية خلال مدة الدراسة.

#### الجدول (4)

معدلات الفائدة للبنك المركزي العراقي والمصارف التجارية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

السنة	معدل فائدة البنك المركزي %	معدل الفائدة على الودائع %	معدل الفائدة على الائتمان %
2004	6.00	8	13
2005	6.33	7.08	13.41
2006	10.42	7.25	14.42
2007	20.00	11.33	18.83
2008	16.75	11.83	19.33
2009	8.83	8.92	14.91
2010	6.25	7	14.25
2011	6.00	7	14
2012	6.00	7	14

13.75	6.83	6.00	2013
12.83	6	6.00	2014
12	6	6.00	2015
12.17	6	4.33	2016
12.92	5.58	4.00	2017
12.08	5	4.00	2018
12	5	4.00	2019
12	5	4.00	2020
12	5	4.00	2021

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي (اعداد متفرقة).

يتضح من خلال الجدول(4) تنامي اسعار الفائدة للبنك المركزي العراقي للمدة(2004-2007) ، حيث بلغت أسعار الفائدة ما نسبته (20%) وذلك جراء محاولة البنك المركزي العراقي اتباع سياسة نقدية انكماشية بهدف تنقية السوق العراقية من الفوائض النقدية، و لكبح جماح الضغوط التضخمية التي عانى ومازال يعاني منها الاقتصاد العراقي، فضلاً عن خلق بيئة اقتصادية وطنية امنة ومستقرة، ومحفزة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، والحد من هروب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج، ولدعم العملة الوطنية وتعزيز قيمتها، وتحسين وضع ميزان المدفوعات، فكلما ارتفعت أسعار الفائدة قلت رغبة الافراد الى الاحتفاظ بالنقود محاولين الاستفادة من العائد المرتفع حيث يقوم الفرد بالمقارنة بين العائد المادي(سعر الفائدة) وبين كلفة الاحتفاظ بالنقود، كما ان لتقلبات الفائدة الدولية اثر في تفضيل الافراد لمكونات محافظهم المالية فارتفع الفائدة المحلية مقارنةً بنظيرتها الخارجية سوف يشجع الافراد لاستثمار رؤوس أموالهم في الداخل وبالعملة المحلية وفي ذات الوقت سيدفع رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك الى داخل البلد ذي العائد الأعلى مما يعزز من الطلب على العملة المحلّة ويزيد من درجة الثقة بها<sup>(1)</sup>، كما ان هذا الاجراء دفع المصارف التجارية هي الأخرى الى رفع معدلات الفائدة التي تقدمها لجمهور المودعين، وعلى القروض التي تقدمها الى الافراد والوحدات الاقتصادية غير المصرفية خلال ذات المدة، حيث بلغت أسعار الفائدة على الإيداع ما نسبته (11.33%) في عام 2007، في حين بلغت الفائدة على القروض ما نسبته (18.83%) في ذات العام، وذلك تماشياً مع توجهات البنك المركزي العراقي لما يمتلكه من إمكانات وموارد مالية ومكانة قانونية والتي تمنحه السلطة على كافة المصارف العاملة ضمن حدود الاقتصاد العراقي، فضلاً عن طبيعة الظروف الاقتصادية السائدة، ومن وجهة نظر الاقتصادي (Radiger

(1)مالك علام الخليفاي، قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة(1985-2015)، رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة / مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد12، العدد28، 2020، ص33-34.

(Dornbush) انه يجب على السلطات النقدية ان تقوم برفع معدلات الفائدة على الأصول المحلية عن الفائدة السائدة في الأسواق الدولية وبما يعادل الانخفاض المتوقع في قيمة العملة المحلية (2)، من بعد ذلك اتجهت أسعار الفائدة للبنك المركزي العراقي الى الانخفاض ابتداءً من العام 2008، حيث بلغت (16.75%) وقد استقرت عند مستوى (6%) في سنة 2015، وبذات الاتجاه فقد خفضت المصارف التجارية من فوائدها المفروضة على الودائع وعلى الائتمان، حيث بلغت الفائدة على الودائع في عام 2015 ما نسبته (6%) في بلغت الفائدة على القروض ما نسبته (12%) ذلك بفعل الازمة المالية العالمية التي بدأت بوادرها في نهاية عام 2008 والتي اخذت تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص، ونتيجة لانفتاح الاقتصاد العراقي على الخارج ولمواجهة ازمة الكساد، فقد تبنى البنك المركزي العراقي سياسة نقدية توسعية بهدف تحرير المزيد من الأرصدة النقدية المعطلة، من اجل تحريك النشاط الاقتصادي العراقي وتشجيع المستثمرين على طلب المزيد من القروض بفعل انخفاض كلفة الاقتراض، بالشكل الذي يؤدي الى زيادات الاستثمارات ويزيد من فرص العمل ويرفع من مستوى دخول الافراد، وتهيئة الأرضية المناسبة لدعم القطاع الخاص وتوفير الظروف الملائمة له، بالنسبة للمدة (2014-2017)، فقد شهد العراق ظروف سياسية واجتماعية وامنية حرجة رافقها دخول تنظيم داعش الإرهابي واحتلاله لبعض المدن العراقية بالشكل الذي اربك المشهد العراقي من جميع النواحي ومنها الاقتصادية، فضلاً عن الهبوط الحاد والمفاجئ الذي حصل لأسعار النفط الخام في السوق العالمية، الامر الذي دفع الحكومة العراقية الى الاقتراض الداخلي بشكل غير مباشر من خلال طرح السندات الحكومية، فضلاً عن الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية ( البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة الاتحادية وتمويل رواتب الموظفين، بينما شهدت معدلات الفائدة حالة من الاستقرار خلال المدة (2018-2021)، فبلغت معدلات الفائدة للبنك المركزي ما نسبته (4%)، في حين استقرت معدلات الفائدة التي تفرضها المصارف التجارية على الودائع ما نسبته (5%) وعلى القروض (12%)، حيث تعرض الاقتصاد العراقي الى أزمات قوية خلال المدة المذكورة منها، تأثره بما يسمى بثورات الربيع العربي والتي تمثلت بأحداث تشرين عام 2019، ثم ظهور وباء (Covid19) والقيود التي رافقت انتشاره والتي أدخلت العالم في ازمة كساد عالمي، ومن ثم اخذ البنك المركزي يحاول تطبيق سياسة نقدية أكثر مرونة من اجل تجاوز تلك الازمات، فالبنك المركزي العراقي ومن خلال الاستقلالية التي منحت له بموجب قانون رقم (56) لسنة 2004 تبنى سياسة تحرير أسعار الفائدة الدائنة ( المبلغ النقدي الذي تمنحه المصارف الى الافراد مقابل ايداعاتهم المالية لديها)، وكذلك تحرير أسعار الفائدة المدينة ( المبالغ النقدية التي يدفعها الافراد الى المصارف التجارية لقاء ما يطلبونه من قروض)، بهدف دعم النشاط الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص وتلبية احتياجاته التمويلية، والعمل على تهيئة مناخ استثماري وطني ملائم ومناسب لاستقطاب رؤوس الأموال وجذب الاستثمارات الأجنبية<sup>(1)</sup>

**المطلب الثاني: تحليل وقياس أثر بعض متغيرات السياسة النقدية على استقرار الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)**

**اولاً: تحليل أثر بعض متغيرات السياسة النقدية على استقرار الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)**

(2) سمير فخرى الوائلي، السند المقوم بالعملة الأجنبية ومسألتي استقرار في المستوى العام للأسعار والصراف الأجنبي (العراق حالة دراسية)، المجلة العربية للإدارة، المجلد 38، العدد 4، 2018، ص 295.

لقد أصبح البنك المركزي العراقي هو المسؤول الوحيد عن تنفيذ السياسة النقدية في العراق خاصةً بعد اصدار القانون رقم (56) لسنة 2004، والذي أعطاه المزيد من الحرية والاستقلالية في اتخاذ القرارات والإجراءات النقدية التي تخدم أهدافه الأساسية، حيث يقع هدف استقرار دالة الطلب على النقود ضمن دائرة الأهداف الاستراتيجية للسياسة النقدية في العراق، الا هذا الاستقرار لا ينفى وجود بعض التغيرات الطفيفة ولكن ضمن اطر اقتصادية محسوبة ومدروسة، وسنستعرض في الجدول (5) بعض المتغيرات (عرض النقد، الناتج المحلي الاجمالي)، في استهداف استقرار دالة الطلب على النقود خلال المدة (2004-2021) في الاقتصاد العراقي

جدول (5)

بعض المتغيرات الاقتصادية والطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021) مليار دينار

السنة	عرض النقد بالمعنى الضيق M1	مخفض الناتج المحلي الإجمالي %	الناتج المحلي الإجمالي الثابتة (2007) سنة (=100%)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الطلب الحقيقي على النقود	معدل النمو السنوي %	سرعة تداول النقود
2004	12254	52.3	101788.5	53235.4	234.3	.....	4.3
2005	14684	71	103568.5	73533.6	206.8	-11.7	5
2006	21080	87.4	109368.3	95587.9	241.2	16.6	4.5
2007	26956	100	111455.8	111455.8	269.6	11.7	4.1
2008	34919.7	130.2	120603.7	157026	268.2	-0.5	4.5
2009	45437.9	104.7	124778.6	130643.2	433.9	61.7	2.9
2010	60386.1	122.1	132731.0	162064.6	494.5	13.9	2.6
2011	72177.9	152.3	142696.7	217327.1	473.9	-4.2	3
2012	77187.5	156.3	162652.2	254225.4	493.8	4.1	3.2
2013	89512.1	156.3	175040.0	273587.5	572.6	15.9	3.1
2014	92988.9	148.8	178987.0	266332.7	624.9	9.1	2.8
2015	84527.2	106	183661.2	194680.9	797.4	27.6	2.3
2016	90466.3	94.2	209049.0	196924.1	960.3	20.4	2.2
2017	92857	108	205246.0	221665.7	859.8	-10.4	2.4
2018	95390.7	127.7	210586.4	268918.8	746.9	-13.1	2.8
2019	103441.1	124.3	222170.5	276157.9	832.2	11.4	2.7
2020	119906.2	110.4	195345.6	215661.5	1086.1	30.5	1.8
2021	139885.9	151.7	198518.6	301152.8	922.1	-15.1	2.1

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي (اعداد متفرقة).



## 1- اثر سعر الفائدة على استقرار الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية في العراق للمدة (2004-2021)

وفق منطق النظرية الاقتصادية فإن العلاقة بين سعر الفائدة والطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية هي علاقة عكسية، وانطلاقاً من تحليل كينز لمنحنى التفضيل النقدي، فإن ارتفاع سعر الفائدة سوف يدفع الافراد الى التنازل عن فكرة الاحتفاظ بالنقود، والاتجاه الى البدائل الأخرى للنقود (الأسهم والسندات)، نظراً لارتفاع عائدها المادي، ويكون قرار الافراد مبني على اعتبار ان سعر الفائدة يمثل تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالسيولة النقدية<sup>(1)</sup>، ومن خلال الجدول نلاحظ وجود تأثير سالب بين سعر الفائدة ومستوى الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية طيلة مدة الدراسة، ولكن بشكل غير متناسب، نظراً لوجود عوامل أخرى تؤثر في الطلب الحقيقي على النقود، بمعنى ان رفع البنك المركزي لسعر فائدته التي يقرض بها المصارف التجارية يقود الاخيرة الى رفع معدلات الفائدة على قروضها، الامر الذي يدفع المستثمرين الى تقليص حجم الاقتراض من المصارف التجارية نظراً لارتفاع كلفة الاقتراض ومن ثم انخفاض حجم الطلب الحقيقي على الأرصدة النقدية، ومن الملاحظ ان صفة عدم الاستقرار في الطلب على النقود في العراق هي الصفة السائدة على الرغم من الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي بتغيير معدل الفائدة، بسبب تخلف الأنظمة النقدية والمالية وانخفاض مستوى الوعي المصرفي لدى الافراد، واقتصار تعامل الافراد في السوق المالية على الأسلوب النقدي المباشر، فضلاً عن تبني البنك المركزي العراقي لسياسة استهداف سعر الفائدة لتحديد الفائدة المعتمدة للاقتراض بين المصارف التجارية، لتطوير سياسة نقدية تستهدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار على المدى الطويل<sup>(1)</sup>، يضاف الى ذلك ان اغلب المصارف التجارية في العراق لم تُبنى على أسس اقتصادية حقيقية ورصينة، الامر الذي انعكس على مهامها الأساسية ، فالجزء الأعظم يعتمد في عمله على كيفية الاستحواذ على اكبر قدر من دولارات نافذة العملة، تلبها عمليات تهريب الدولار ومن ثم عمليات غسل الأموال، واخيراً فإن استفحال ظاهرة الفساد المالي والإداري وهيمنها على مختلف القطاعات الاقتصادية وتردي بيئة الاستثمار داخل العراق بسبب المعوقات والمعرفات التي توضع امام المستثمر سواء اكان محلي او اجنبي، وان كل ذلك ساهم في بناء بيئة استثمارية طاردة للاستثمارات الحقيقية والتركيز على الاستثمارات في مجالات لا تسهم في تعظيم الموارد وخدمة الأجيال المستقبلية، حيث تخضع هذه الاستثمارات لهيمنة شخصيات غير وطنية مدعومة سياسياً، كما تجدر الإشارة الى ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار الطبيعة الدينية للمجتمع العراقي والذي ينظر الى سعر الفائدة على انه احد صور الربا، وهو محرم شرعاً فأعطاء الفائدة على الودائع والمدخرات والحصول على فوائد من قروض هو ربا محرم من الناحية الشرعية، ويمكن للبنك المركزي إضفاء صفة الشرعية على هذه الاعمال من خلال تحويلها الى صورة قراض وعقود مضاربة وغيرها من العقود التي تبني على أساس المشاركة في الأرباح بين المودعين والمصرف<sup>(2)</sup>، فضلاً عن تراجع وانعدام ثقة الافراد بالنظام المصرفي القائم.

## 2- سعر الصرف

بداية مرحلة جديدة في العراق بتاريخ 2003/4/9 والذي كانت من نتائجها احتلال البلد وتغيير نظامه السياسي، وما صاحب ذلك من مستجدات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فقد شهد الاقتصاد العراقي حالة من الانفتاح على دول العالم الخارجي، مما جعله عرضة للعديد من المعضلات الاقتصادية، ولعل في مقدمتها مسألة إدارة سعر الصرف وإيجاد نوع من الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي، ومن وجهة نظر الباحث فإن ابسط تعريف

(1)Allan Griffiths, Stuart Wall, Applied Economics, 10th Eddition, (England:pearson), 2004, P389.

لسعر الصرف هو عدد الوحدات من الدينار العراقي التي يلزم دفعها من اجل الحصول على الدولار الواحد ويمكن الاطلاع على التطورات التي شهدها سعر الصرف ومعدلات الفائدة في الاقتصاد العراقي من خلال الجدول (6).

### الجدول (6)

سعر الصرف ومعدلات الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

السنة	سعر الصرف الاسمي للدينار	سعر الصرف الموازي للدينار	معدل فائدة البنك المركزي %	معدل الفائدة على الودائع %	معدل الفائدة على الائتمان %
2004	1453	1453	6.00	8	13
2005	1469	1472	6.33	7.08	13.41
2006	1467	1475	10.42	7.25	14.42
2007	1255	1267	20.00	11.33	18.83
2008	1193	1203	16.75	11.83	19.33
2009	1170	1182	8.83	8.92	14.91
2010	1170	1185	6.25	7	14.25
2011	1170	1196	6.00	7	14
2012	1166	1233	6.00	7	14
2013	1166	1232	6.00	6.83	13.75
2014	1166	1214	6.00	6	12.83
2015	1167	1247	6.00	6	12
2016	1182	1275	4.33	6	12.17
2017	1184	1258	4.00	5.58	12.92
2018	1183	1209	4.00	5	12.08
2019	1182	1196	4.00	5	12
2020	1192	1234	4.00	5	12
2021	1450	1474	4.00	5	12

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي (اعداد متفرقة).

من خلال الجدول (6) يتضح ان أسعار صرف الدينار العراقي امام الدولار الأمريكي في السوقين الرسمي والموازي، شهدت منذ عام 2004 ولغاية نهاية العام 2007 ظاهرة ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق العراقية وعلى حساب تراجع قيمة الدينار وسعر صرفه، جراء الانهيار الاقتصادي و الدمار الكبير الذي أصاب معظم البنى التحتية، يضاف الى ذلك توقف معظم الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية على المستوى المحلي، ومنذ العام 2008 بدأت

أسعار صرف الدولار بالتراجع اما الدينار العراقي، بفعل حالة الاستقرار الأمني وزيادة الاحتياطات من الدولار لدى البنك المركزي العراقي مدعومةً بالارتفاع الحاصل في اسعار النفط الخام، مما مكن السلطة النقدية من التدخل بشكل فعال في سوق الصرف الأجنبي، وبدءً من العام 2009 شهدت أسعار الصرف في السوق الرسمية حالة من الاستقرار وصولاً الى لمنتصف العام 2014، بمعنى ان تحسن سعر الصرف للدينار العراقي لم تولده عوامل حقيقية ناتجة عن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي داخل العراق<sup>(18)</sup>، اما المدة من 2014/6/15 ولغاية نهاية مدة الدراسة فقد ارتفعت فيها أسعار صرف الدولار الأمريكي في السوق الرسمية مقابل تراجع قيمة الدينار العراقي، جراء سيطرة داعش الإرهابي على جزء ليس بالقليل من مساحة العراق، وحصول تراجع كبير لأسعار النفط الخام، نتيجة تهريبه وبيعه من قبل التنظيم الإرهابي، ثم جاءت احداث تشرين عام 2019 ليسجل سعر صرف الدينار ماقيمته (1182) دينار لكل دولار، لترتفع في العام التالي الى (1192) دينار عراقي لكل دولار جراء الازمة الصحية التي ضربت العالم والمتمثلة بكوفيد19 وانخفاض إيرادات العراق من الدولار بفعل انخفاض أسعار النفط الخام، وفي نهاية المدة الدراسة تراجع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي لتسجل أسعار صرف الدولار في السوق الموازية اعلى معدل نمو بلغ (21.64%) وبسعر صرف بلغ (1450)، والذي جاء بقرار حكومي وبتوجيه من وزير المالية لمطالبة البنك المركزي بتخفيض سعر صرف الدينار امام الدولار، والذي ومن وجه نظري كباحث، استهدف تقليل العجز في الموازنة العامة وللحد من الاقتراض الداخلي والخارجي، ومن ثم تحجيم الاستيرادات، على امل إعطاء الفرصة لجهاز الإنتاج المحلي ليستعيد وضعه ويسد جزءاً من الاحتياجات المحلية، اما ما يتعلق بأسعار صرف الدولار في السوق الموازي فقد شهدت حالة من عدم الاستقرار باستثناء بداية مدة الدراسة، حيث سجل سعر صرف الدينار امام الدولار ما قيمته (1453) دينار للدولار الواحد، وهذا مؤشر خطير يقلل من درجة الثقة بالبنك المركزي العراقي وقراراته النقدية، ويؤشر استفحال ظاهرة الفساد المالي والإداري، وتفشي ظاهرة غسل الأموال، وقد سجلت أسعار صرف الدولار في السوق الموازي اعلى مستوى لها في عامي 2006 و2021 عند مستوى (1475 و1474) دينار للدولار الواحد.

ثانياً: قياس أثر بعض متغيرات السياسة النقدية على استقرار الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-

2021)

ان تحليل الانحدار من الطرق الاحصائية الواسعة الاستعمال وان الهدف الاساسي منها هو السعي الدائم لمعرفة وتفسير العلاقات المختلفة بين الظواهر وذلك بتحديد العلاقات بين المتغيرات ،والذي يوضح العلاقة بين متغير واحد يدعى بالمتغير التابع ( متغير الاستجابة) Response variable ومتغير او مجموعة من المتغيرات بافتراض انها تسبب تغير في المتغير التابع وتسمى بالمتغيرات التوضيحية ( Predicted variable ) اذ توصف العلاقة بين المتغير التابع والمتغير التوضيحي على شكل انموذج رياضي اذ تعتمد دقة الانموذج على بعض الفروض المهمة في التحليل .

وباقتراض وجود متغير تابع ومتغيرات مستقلة ،فانه يمكن صياغة الانموذج على النحو التالي :

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \varepsilon_i$$

---

(1)Nienkeoomes and Katrina Kalcheva" Dieagnosing Dutch Disease : Dose Russia have the symptoms " I.M.F working paper wp/07/102 April 2007 washington D.C, p5.

حيث  $(y_i)$  هو المتغير التابع و  $(x_{2i}, x_{1i})$  هي المتغيرات المستقلة و  $(\varepsilon_i)$  هو الخطأ العشوائي و  $(\beta_0)$  هي قيمة ثابتة  
تعبّر عن قيمة  $(y)$  عندما تكون قيم  $(x_2, x_1)$  تساوي الصفر

و  $(\beta_2, \beta_1)$  تعبّر عن معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

لدراسة اثر المتغيرات الاقتصادية ومعرفة مقدار التأثير عن طريق انموذج الانحدار الخطي المتعدد لا بد من وضع  
الفرض الملائم لقياس الاثر لهذه الدراسة اذ تمثل :

**فرضية العدم ( الصفرية ) :** عدم وجود تأثير ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 للمتغيرات الاقتصادية الكلية  
( سعر الصرف ، معدل الفائدة ، الناتج المحلي الاجمالي ) على استقرار دالة الطلب على النقود .

فبعد وضع الفرض الملائم لدراسة الاثر اذ تمثلت المتغيرات المستقلة بـ ( سعر الصرف ، معدل الفائدة ، الناتج المحلي  
الاجمالي ) اما بالنسبة للمتغير التابع والمتمثل (الطلب الحقيقي على النقود ) ولدراسة الفرضية لابد من وضع الانموذج  
الملائم للبيانات والذي يمثل مشكلة الدراسة تمثيلا دقيقا ، فمن خلال الجدول رقم ( 7 ) واختيار الانموذج الافضل للبيانات  
تبين ان قيمة  $(R^2 = 0.866)$  والذي يعني ( معامل تحديد افضل نموذج ) اي ان المتغيرات المستقلة تفسر (86%) تؤثر  
في المتغير التابع  $(y)$  والمتبقي (14%) تعود الى متغيرات اخرى تدخل ضمن الخطأ العشوائي ، اما بالنسبة لقياس دور  
العلاقة بين المتغيرات فقد بلغت قيمة  $(R=0.931)$  وهذا يدل على ان العلاقة قوية ، اما بالنسبة لقيمة اختبار (  $F=30.208$  )  
والتي تدرس مدى ملائمة خط انحدار البيانات وفرضيته العدم الخاصة بأنموذج الانحدار اذ بلغ مستوى  
المعنوية (0.000) وهو اقل من (0.05) مما يدل على وجود فروق معنوية وان النموذج يمثل الظاهرة المدروسة تمثيلا  
دقيقا وان خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة اي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي بمعنى وجود تأثير ذات  
دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05 للمتغيرات الاقتصادية الكلية ( سعر الصرف ، معدل الفائدة ، الناتج المحلي  
الاجمالي ) على استقرار دالة الطلب على النقود ، اما بالنسبة لمعامل  $(\beta)$  والذي يمثل تأثير كل متغير من المتغيرات  
المستقلة على استقرار دالة الطلب بمستوى معنوية اقل من (0.05) بعد اجتيازه اختبار (t).

الجدول رقم ( 7 ) يبين معامل تحديد افضل انموذج ومقدار التأثير للمتغيرات المستقلة

Model Summary						
Model	R	R Square <sup>b</sup>	Adjusted R Square	F	Sig.	
1	.931 <sup>a</sup>	.866	.838	30.208	.000	
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
1	Constan	-400.874-	481.47		-.833-	.419

t		2			
سعر الصرف	.050	.273	.022	.184	.857
معدل الفائدة	-4.834-	8.424	-.076-	-.574-	.575
الناتج المحلي الاجمالي	.006	.001	.890	5.933	.000
a. Dependent Variable: y					
b. Linear Regression through the Origin					

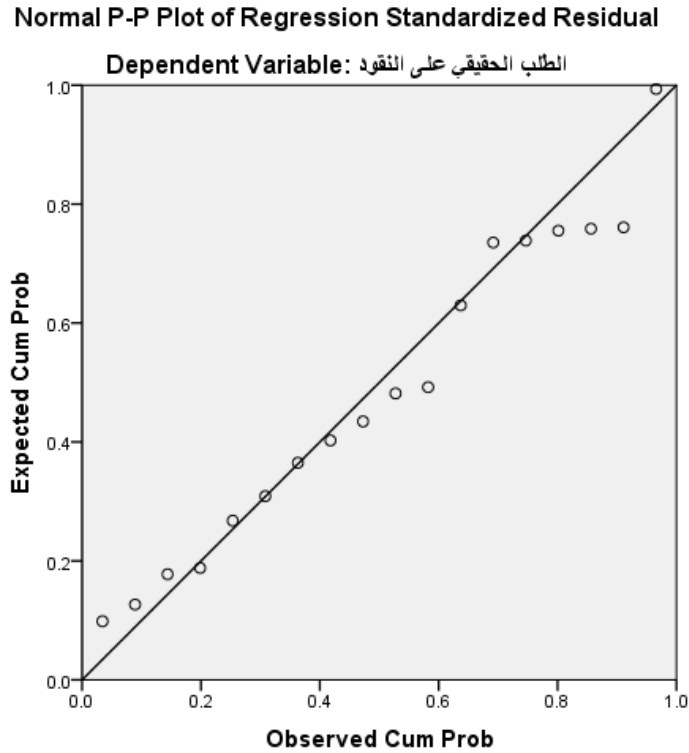
اذ تصبح دالة الانحدار الخطي المتعدد وفق الاتي :

$$y = -400.874 + (0.050)x_1 + (-4.834)x_2 + (0.006)x_3$$

مما يعني عند زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الطلب على النقود بمقدار (0.05%) والعكس صحيح وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية ، اما في حالة زيادة سعر الفائدة مقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الطلب على النقود بمقدار (4.8%) والعكس صحيح وهذا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية ، وعند زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي لبي زيادة الطلب على النقود والعكس صحيح وهذا ايضا ينطبق مع منطق النظرية الاقتصادية .

اما بالنسبة لتوزيع الاخطاء فقد تتبع التوزيع الطبيعي مما يدل على ان الانموذج يمثل البيانات المدروسة تمثيلا دقيقا وكما موضح بالشكل رقم ( 1 ) :

شكل رقم ( 1 ) يمثل توزيع الاخطاء



الاستنتاجات

- 1- القيام بإصلاحات اقتصادية حقيقية على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، من خلال استهداف الاستقرار في العوامل الحاكمة لدالة الطلب النقدي، في سبيل إعادة الثقة بالاقتصاد العراقي،
- 2- العوامل المحددة لدالة الطلب على النقود يمكن أن تدخل جزءاً أساسياً من العوامل المحددة لدالة عرض النقد، وبالتالي فإن استقرار دالة الطلب على النقود والتنبؤ بالطلب النقدي يمكن أن يكون عاملاً حاسماً في تحديد المعروض النقدي.
- 3- إن ضبط المعروض النقدي يمكن أن يكون الأساس في الاستقرار الاقتصادي وبالتالي يؤثر بشكل مباشر على استقرار الطلب على النقود.
- 4- اثبت النموذج القياسي تأثر دالة الطلب على النقود بالمتغيرات الكلية حيث تناسب طردياً مع الناتج المحلي الاجمالي و سعر الصرف اما سعر الفائدة فقد اثر بشكل عكسي

التوصيات

- 1- ارتباط الطلب على النقود في بيئة الاقتصاد العراقي على سعر الصرف بشكل كبير، وهذا ما اثبتته الازمات التي مر بها الاقتصاد العراقي، فضلاً عن ارتباطه بتقلبات أسعار النفط العالمية وبالقرارات غير المدروسة للبنك المركزي.

2- ارتباط الطلب على النقود في بيئة الاقتصاد العراقي على سعر الصرف بشكل كبير، وهذا ما اثبتته الازمات التي مر بها الاقتصاد العراقي، فضلاً عن ارتباطه بتقلبات أسعار النفط العالمية وبالقرارات غير المدروسة للبنك المركزي.

3- ان لأفراد المجتمع رائيها الخاص من الناحية الشرعية فيما يتعلق برغبتهم في إيداع أموالهم لدى المصارف التجارية، دون اخذ هذا الامر بالحسبان من قبل البنك المركزي العراقي، فضلاً عن ضعف ثقة الفرد بالنظام المصرفي العراقي، الامر الذي انعكس على عدم رغبة الافراد في إيداع أموالهم لدى القطاع المصرفي وهذا يولد ضغوطاً كبيرة على دالة الطلب على النقود في بيئة الاقتصاد العراقي

#### المصادر

- 1- احمد شعبان محمد علي، علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية(سياسة الاستقرار الاقتصادي-سياسة التنمية الاقتصادية-سياسات الدخول-السياسات التجارية) من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015،
- 2- ايمان محمد إبراهيم، تطورات النظرية الحديثة في موضوع الطلب على النقود (الدلائل التجريبية من البلدان النامية)، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة طنطا، كلية التجارة، 2013،
- 3- تواتي سهام، سياسات محاربة التضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2022،
- 4- جوزيف دانيالز، ديفد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني، مراجعة يونس فرح عبدالعال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010،
- 5- حلوب (2017)، الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الاولى، مطبعة امل الجديدة للطباعة والنشر، بيروت
- 6- خليل عبد الكريم محسن الحديثي، تطور حجم الانفاق العام واثره على التضخم في العراق للمدة (1990-2009)، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، 2011،
- 7- راشد دخيل العنزي، عبد الله غازي العازمي، أنواع الكتل النقدية في دولة الكويت واثرها على مرونة الدخل واستقرار دالة الطلب على النقود، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، العدد2، المجلد4، يوليو2023،
- 8- زياد طارق شكري، ماهر جلال الياس، نافذة خالد روكان عواد، ماهر ماجد صبحي، تقلبات أسعار الصرف وتأثيرها في الميزان التجاري في العراق للمدة(2004-2020)، ،
- 9- سجاد شاكر علي، رؤية مستقبلية لمواجهة تقلبات أسعار النفط في العراق، رسالة ماجستير، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد13، العدد42، 2021،
- 10- سعد نوري الحمداني، وآخرون، اثر عرض النقد على سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة(1991-2021)، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد4، العدد3، 2021،
- 11- سمير فخري الوائلي، السند المقوم بالعملة الأجنبية ومساآنتي استقرار في المستوى العام للأسعار والصرف الأجنبي (العراق حالة دراسية)،المجلة العربية للإدارة، المجلد38، العدد4، 2018،

- 12- عبدالواحد كرم، الجوانب القانونية لمكافحة الفساد في العراق، دار دجلة للنشر والتوزيع، بغداد، 2015، ص45-48. العملة للبنك المركزي العراقي، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد6، العدد(1)، 2017،
- 13- علي مرزا، سوق الصرف في العراق منذ إقرار موازنة 2015، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 2015،
- 14- مالك علام الخليفوي، قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة(1985-2015)، رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة / مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد12، العدد28، 2020،
- 15- محمد محمود داغر، حسين عطوان مهوس، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة(2004-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد21، العدد84، 2015،
- 16- محمود محمد داغر (2018) الاقتصاد الكلي، نظريات وسياسات، الطبعة الاولى، دار الكتب والوثائق، بغداد.
- 17- مصطفى كمال رشيد، تقييم كفاءة آليات نقل تأثير السياسة النقدية على فجوة الناتج لبلدان مختارة مع إشارة خاصة الى العراق، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2013،
- 18- نزار كاظم الخيكاني، السياسات الاقتصادية (الاطار العام واثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
- 19- الهام خزعل ناشور، اثر الانفاق العام في تعديل تركيبة الناتج المحلي الإجمالي في العراق، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد11، العدد1 الجزائر، 2023،  
المصادر الانكليزية

1- Nienkeomes and Katrina Kalcheva" Dieagnosing Dutch Disease : Dose Russia have the symptoms " I.M.F working paper wp/07/102 April 2007 washington D.C, p5

2- William j . Baumol ,economic principles and policy , seventh edition The pryden press New York university ,1998 ,

-5- Bitrus.Y.P, The determinants of the demand for money in developed and developing countries, Journal of Economics and International Finance Vol. 3 (15), 7 December, 2011.

6-David C. Colander , Economics ,Middle Bury college .third Edition

(7)Rami.G : "Velocity of Money functions in India: Analysis and Interpretations" ,Quest-Volume ,Issue,2010, P 15 Journal of Management and Research,